

اليمن

تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث



(C) جميع الحقوق محفوظة ولا يجوز إعادة إخراج أي جزء من هذا التقرير أو تخزينه في نظام استرجاع أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة دون الحصول على إذن مسبق من وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الجمهورية اليمنية.



تصدير

الكفاءتين الداخلية والخارجية لنظام التعليم والتدريب، وانتهاءً بقصور القدرات التقنية والإعلامية والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، والتي من شأن معالجتها أن تنقل اليمن من مصاف الدول الفقيرة إلى مستوى الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

ويعيش العالم اليوم صراعاً محتدماً لاكتساب المعرفة وتصديرها، وهو يشهد في غمار ذلك حرباً على ما يسمى بالإرهاب الدولي، لتمتزج المسألتان وتمثلان ضربة قاضية لمن لا يمتلك أجدديات المعرفة الحديثة ومقومات التأقلم والتطوير لموجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية والثقافية العارمة.

ومع تزايد الأخطار المحدقة بنا وبعالمنا العربي والإسلامي، لا بد لنا كمسؤولين ومواطنين أن نشحذ طاقاتنا، وأن نبذل كافة أشكال التطرف وقطع دابر الإرهاب الذي طالما عانى منه اليمن قبل أحداث سبتمبر 2001 وبعدها. وفي الوقت ذاته، ينبغي الارتقاء بمستوياتنا الثقافية والتعليمية والاستفادة من التطورات والتقنيات التي دمجت العالم برمته ضمن شاشة الكترونية صغيرة، تلك الشاشة التي نقلت وتقل العالم من صراع على الموارد إلى صراع على المعرفة ومن اقتصاديات الموارد إلى اقتصاديات المعرفة.

وفي الأخير، لا يفوتني تقديم الشكر للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على مساندته لإخراج هذا التقرير إلى حيز الوجود، وإلى معدي التقرير وكل من ساهم بشكل أو آخر في مراحل إعداد وإصداره.


عبد الكريم إسماعيل الأرحبي
وزير التخطيط والتعاون الدولي

يمثل تقرير التنمية البشرية 2004، التقرير الوطني الثالث الذي نحرص على إصداره بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. ويقتضي إعداد مثل هذه التقارير المعتمدة من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تكليف فريق من الأكاديميين والباحثين بإعداده. وقد مرّ إعداد هذا التقرير، وعلى غرار التقريرين السابقين، بمراحل عديدة شملت عقد حلقات نقاش في العاصمة صنعاء وفي محافظتي إب وذمار شارك فيها المتخصصون والمعنيون من أعضاء مجلسي النواب والشورى والسلطة المحلية والأكاديميون وممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ويعكس قيام فريق وطني مستقل ومحايّد بإعداد هذه السلسلة من التقارير، تمسك الحكومة بمبدأ الشفافية والرغبة في تقييم سياساتها وإجراءاتها التنفيذية لتحقيق أهداف التنمية البشرية في اليمن.

ويأتي هذا التقرير ليركز على محاور المعرفة بأبعادها الثلاث، الثقافة والتعليم والمعلوماتية، انسجاماً مع تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 "نحو إقامة مجتمع المعرفة" الذي استقطب موجة من الجدل والنقاش إقليمياً ودولياً لإقراره بقصور المعرفة في الوطن العربي، وسعياً لتحسين مؤشرات وأدلة التنمية البشرية في اليمن التي مازالت - وإن شهدت تحسناً ملموساً في السنوات الماضية - دون المستويات والطموحات المنشودة.

لقد جعلت المستجدات الأخيرة من التحديات التنموية التي يعيشها اليمن تحديات غير تقليدية وغير مسبوقة. ويظهر هذا التقرير صعوبة الأوضاع المعرفية التي يعيشها اليمن، بدءاً بأهمية الحفاظ على التراث والموروث الثقافي، ومروراً بانتشار الأمية الأبجدية وتدني



مدخل

البيئة العالمية التي لا تسمح له انتهاز الفرص التي توفرها العولمة.

ويعني إقامة مجتمع المعرفة، تأسيس نمط إنتاج المعرفة عوضاً عن هيمنة نمط الإنتاج الريعي الذي يتصف به

اليمن. ويتطلب إنجاز تنمية معرفية، إقامة مجتمع المعرفة بتحويله من منظومة تضم بعض أفراد يمتلكون المعرفة إلى منظومة تتمحور بكاملها حول خلق المعرفة وتطويرها وتوظيفها، تلك المنظومة القادرة على إعادة بناء المعرفة ونشرها، وعلى تطوير قدرات المجتمع لامتلاكها والإضافة إليها.

وضمن هذه البيئة المحلية والعالمية، يتناول تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث أبعاد المعرفة في اليمن موضوعاً له لارتباطها المباشر والوثيق بأبعاد التنمية البشرية. ويشتمل التقرير على ستة فصول: يتناول الفصل الأول أبعاد الشمول والتكامل بين ثلاثية المعرفة (الثقافة- التعليم- المعلوماتية) في التنمية البشرية، وأولويات البناء المعرفي في اليمن في ظل الصراع الدولي القائم على المعرفة وفي ظل النمو الاقتصادي وأدلة التنمية البشرية الذي يشهده اليمن.

وتعتمد المعرفة على التعليم أولاً باعتباره المكون الأساسي لاكتساب المعرفة، وعلى الثقافة ثانياً كموجه رئيسي لتوظيفها في سائر النظم، وعلى المعلوماتية ثالثاً وأخيراً حيث أصبح الاستثمار فيها يمثل أحد عوامل الإنتاج.

وتتداخل هذه المحاور الثلاثة وتتكامل بصورة دائرية لتشكّل منظومة واحدة، تقوم المعلوماتية بالتوصيل والتواصل المعرفي فضلاً عن أدوارها التعليمية والثقافية، في حين يؤدي التعليم إلى عملية التكوين المعرفي إلى جانب أدواره المعلوماتية والثقافية، فيما تباشر الثقافة التأصيل والتطوير بالإضافة إلى أدوارها الإعلامية والتعليمية.

تتكون المعرفة بحسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 من البيانات والمعلومات والإرشادات والأفكار، أي مجمل البنى الرمزية التي يحملها الإنسان أو يمتلكها المجتمع.

وتضمّ المعرفة البنى الرمزية التي تمتلك أو تنتج عبر التعليم والتعلم والتاريخ والثقافة وصنوف التعبير الفني والأدبي والفكري والبحث والتطوير التقني والنشاط الإنتاجي. وقد اكتسبت المعرفة أهمية متزايدة وارتدت دلالات جديدة بفعل التطورات المتسارعة في تقنيات الاتصال والمعلومات التي شهدتها العالم في العقدين الأخيرين من القرن العشرين والعقد الحالي من القرن الواحد والعشرين.

وبفعل هذه التطورات، ظهر مفهوم العولمة المستند إلى أن الأصول المعرفية للمجتمع، وليس الأصول المادية أو المالية، هي المحدد الجوهرى للإنتاجية والتنمية، ومن ثمّ التقدم والازدهار.

وأضحت المعرفة عنصراً من عناصر الإنتاج ومحدداً للإنتاجية. كما بات الاستثمار يتركز أكثر في البحث والتطوير وتكوين الكفاءات والبنى الأساسية للمعرفة لما لها من قيمة مضافة عالية في الأنشطة الإنتاجية وفي رفع المستويات المعيشية للبلدان المنتجة والمصدرة لها.

ويؤدي تضافر اكتساب المعرفة مع القدرة الإنتاجية المستندة إلى المعارف والتقنيات المتطورة إلى توليد قيم إضافية غير مسبوقه، مما يجعل المعرفة محركاً قوياً للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية وأداة لتوسيع خيارات البشر وقدراتهم ومستوياتهم المعيشية.

ويقع اليمن تحت وطأة تحديات داخلية هيكلية مزمنة تطال واقعه الثقافي والتعليمي والمعلوماتي، وتحت وطأة قيود البيئة الإقليمية التي لا تتيح له الاستفادة من التكتلات الخليجية والعربية والأفريقية المجاورة، ووطأة

ويبرز هذا الفصل أيضاً مبادرات الإصلاح في المنطقة العربية وفي مقدمتها المبادرة الأمريكية المعروفة بمبادرة الشرق الأوسط الكبير ومؤتمر الإسكندرية في مارس 2004 والتي ركزت على قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في العالم العربي، مع إيلاء قضايا المعرفة والتعليم والثقافة الأولوية وكذلك القضاء على منابع التطرف الديني وإدماج ثقافة الديمقراطية في مناهج التعليم وفي الإعلام وتغيير النظرة السياسية والاجتماعية إلى المرأة. وأمام هذه المبادرات، أكد اليمن على ضرورة الإصلاحات شريطة أن تتبع من الداخل وأن لا تفرض من الخارج، وضرورة تلازم الإصلاحات مع تحقيق السلام الشامل والعدل في المنطقة وإنهاء الاحتلال للعراق ودعم برامج التنمية ومكافحة الفقر.

ويستعرض الفصل الثاني البعد الثقافي للمعرفة وإشكالياته وواقعه ومعالمه وسبل تأسيس ثقافة التنمية البشرية. فمنذ تحقيق الوحدة اليمنية، أخذت وتيرة التحديث منحى متسارعاً مع تطور وسائل الاتصال والمعلوماتية والتحول نحو مجتمع المعرفة والعولمة الثقافية.

ومع ذلك، مازال الواقع الثقافي يحمل الكثير من القيود ومعوقات عملية التغيير واكتساب المعرفة وتوطين التكنولوجيا وتوظيفها في تحقيق التنمية البشرية. ويتطلب التغيير الثقافي والتجديد المعرفي جهوداً فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية متكاملة، تبدأ بنقد الثقافة السائدة وفرز العناصر المعوقة فيها، ومن ثم تحفيز العناصر الفاعلة فيها وتعزيز التراث الثقافي الناقد والمجدد للبنى الثقافية والمعرفية.

وقد حالت الآثار المتراكمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية دون دعم وتعزيز الأنشطة الثقافية والفكرية ومركزاتها. كما طال هذا الوهن المؤسسات الاجتماعية والسياسية ومنظمات المجتمع المدني والأهلي والقطاع الخاص، وحدت من إمكانية

قيامها بأدوارها التنموية في مجال المعرفة بأبعادها الثقافية والتعليمية والمعلوماتية، فضلاً عن إيجاد بيئة ثقافية تلتزم الاعتدال وتتفاعل بحكمة مع معطيات الأصالة والمعاصرة. ويتطلب الأمر كذلك تصحيح المسار الفقهي وتشجيع الاجتهاد الديني وزيادة التواصل الثقافي مع المحيط العربي والإسلامي، واعتماد قراءة جديدة للتاريخ والتراث تعتمد منهج علمي قادر على تبين الحقائق، وتأسيس وترسيخ قواعد الحوار والقبول بالآخر، ونبذ التعصب والتطرف في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والدينية والفكرية.

ودعماً لهذا البعد وأهميته الخاصة، يفرّد التقرير الفصل الثالث لإبراز التراث الثقافي في اليمن ومؤسساته وسياساته. ويوضح الفصل أن السياسات الثقافية لم تحظ -وحتى وقت قريب- بالاهتمام اللازم مما نتج عنه قصور واضح في إدارة العمل الثقافي ومؤسساته وفعالياته.

وظهر غياب السياسة الثقافية واضحاً على واقع النشاط الثقافي الذي تمثل في أعمال مجتزأة، لا تراعي الاحتياجات الثقافية للمجتمع ولا تساعد على تحقيق التنمية الثقافية بمفهومها الشامل، رغم أن اليمن يزخر بموروث ثقافي واسع. ويواجه هذا التراث الثقافي تحديات داخلية تتمثل في الجهل بقيمته الثقافية والتنموية، إذ غالباً ما تتعرض المواقع الأثرية للإهمال والعبث والتدمير والمخطوطات لأعمال التهريب أو الإهمال والإتلاف، أو تبقى سجينات الخزائن والمكتبات الشخصية. كذلك، يفتقد التراث غير المادي مثل الموسيقى والحرف اليدوية إلى المؤسسات التي تعنى به مما يجعله عرضة للاندثار. وتعاني المكتبات العامة بدورها من محدودية الكتب لديها، ولا توجد منشآت ثقافية استثمارية للقطاع الخاص بالمعنى الحقيقي لعدم وجود خبرة ولا بنية تحتية مشجعة للاستثمار.

ويركز الفصل الرابع على التعليم العام بفلسفته وسياساته وأدواره، حيث ينطلق من

حقيقة خضوع المواطن بأفكاره واتجاهاته وقيمه لتأثيرات العولمة وما يشهده العصر من ثورة معرفية ومعلوماتية غير مسبوقه، مما يتطلب قيام نظام التربية والتعليم ببذل الجهود لصياغة الإنسان الجديد بألية توائم بين مقتضيات المعاصرة ومتطلبات الأصالة. ورغم ما تحقق من نمو تعليمي أرقياً وعمودياً خلال العقد المنصرم، إلا أن التحسن الكمي ما زال غير كافٍ نتيجة ارتفاع معدل الأمية واستمرار وجود نسبة كبيرة من الفئات العمرية المناظرة خارج نظام التعليم، فضلاً عن عدم ملائمة مخرجات التعليم من حيث الكم والنوع على حدّ سواء لمتطلبات التنمية وتحديات العصر. وتعود هذه الاختلالات الهيكلية المتراكمة مع مرور الزمن، إلى عدم وضوح الفلسفة التربوية وقصورها عن توجيه مسارات التعليم وتحديد أولويات تطويره.

ويولي هذا الفصل أيضاً الأمية وتحدياتها أهمية خاصة، فهي السبب والنتيجة لكثير من المشاكل الاقتصادية والسكانية والصحية والبيئية التي يعاني منها اليمن، فضلاً عن أنها سبب مباشر للفقر وحرمان الفرد من حقوقه الأساسية والمشاركة في شتى أوجه النشاط السياسي والفكري والثقافي. وفي حين تبذل الدولة جهوداً حثيثة للتوسع في التعليم، فإن أنشطة مكافحة الأمية تظل دون المطلوب، مع مشاركة خجولة من المجتمع المدني. لذلك، لا بد من العمل على الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الدراسة، والحدّ من تسربهم، وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار وإيجاد التمويل والبنى والكادر البشري اللازم لها.

وتعدّ الكفاءة الداخلية لمرحلة التعليم الأساسي منخفضة جداً، فقد أظهر تتبع فوج دراسي أن 50% من المقبولين أكملوا تلك المرحلة، 63% للتلاميذ و36% للتلميذات. ويزداد الأمر سوءً بتدني مؤشرات الكفاءة الخارجية لنظام التعليم العام بوجود مخرجات تعليمية غير قادرة على متابعة التعليم والتدريب أو الحصول على

فرص عمل مناسبة، وبالتالي تترد إلى الأمية. ولا تقف إشكالية التعليم عند هذا الحدّ، بل تتجاوزته لتمثل تحدياً للمجتمع والتنمية في ضوء معطيات العولمة وثورة المعلومات. لذلك، لا بدّ من تفعيل إجراءات تنفيذ الخارطة المدرسية ومعالجة أسباب الرسوب والتسرب وتوزيع التعليم الثانوي ورفع كفاءته الخارجية.

ويتمحور الفصل الخامس حول التعليم الفني والعالي باعتبارهما من الأبعاد المكملّة للمعرفة. كما يستعرض استعدادهما وجاهزتهما لنقل اليمين من "اقتصاد الموارد" إلى "اقتصاد المعرفة"؛ إذ تبذل الدولة جهوداً لتوسيع دور التدريب المهني والتعليم الفني في دفع عجلة الاقتصاد وتلبية احتياجات السوق. بيد أن التركيز على التعليم العام في العقدين السابقين قد أدى إلى إحداث فجوة كبيرة بينهما، تمثل في تدني الالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني مع استمرار النظرة السلبية له.

وضمن هذا الإطار، أقرّت الحكومة إستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني مع سعيها لإيجاد تمويل لرفع الطاقة الاستيعابية إلى 15% من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي بحلول عام 2012، تصحيحاً للخلل الهيكلي القائم بين العرض والطلب على القوى العاملة.

أما التعليم العالي، فقد أنشأت الدولة 5 جامعات حكومية منذ عام 1995 لتتضم إلى جامعتي عدن وصنعاء اللتين تأسستا في مطلع سبعينيات القرن العشرين. وسمحت الدولة بإنشاء الجامعات الأهلية، حتى بلغ عددها 8 جامعات تشمل كليات تطبيقية ونظرية تتشابه في تخصصاتها ومناهجها ومقرراتها مع الكليات الحكومية.

ويتوزع العدد الأكبر من الطلاب في التخصصات الأدبية والإنسانية، مما يعكس خللاً هيكلياً في مخرجات التعليم الجامعي ويتعارض مع هدف تأهيل الإنسان القادر على العمل والإبداع والتفاعل مع متطلبات التنمية

والمجتمع المتغيرة في عصر تسوده العولمة وثورة التكنولوجيا. ويمتد التحيز كذلك لصالح التخصصات الإنسانية على مستوى الدراسات العليا وكذلك المبتعثين للخارج في مساقات الماجستير والدكتوراه.

وينتقل الفصل الخامس إلى واقع البحث العلمي في اليمن، لما له من صلة وأثر مباشرين في تكوين المعرفة وتعزيز التنمية البشرية. ويتركز البحث العلمي في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية التي تتبعها، وفي عدد من المراكز المستقلة وبعض الوزارات. ويعد النشر العلمي محدوداً للغاية، حيث تصدر معظم المؤسسات البحثية مجلات غير منتظمة. ورغم ندرة البحث العلمي في العلوم التطبيقية، فإنها محصورة في مجالي الزراعة والثروة السمكية باستثناءات في حدود ضيقة. وتقود هذه الأوضاع بمجملها إلى ضرورة صياغة وتفعيل إستراتيجية وطنية للبحث العلمي ومعالجة ضعف تنظيمه المؤسسي.

أما الفصل السادس والأخير، فيهتم بالبعد الثالث والأخير للمعرفة في هذا التقرير تحت عنوان المعلوماتية والإعلام لما لكل منهما مجتمعيين أو منفصلين من تأثير مباشر على نشر المعرفة وتوطيدها. فقد غدت المعلوماتية عنصراً جوهرياً في معادلة التطور وأحد روافد المعرفة. ونتيجة دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حدثت القفزة الكبيرة، واختصرت المسافات الزمنية والمكانية، وكسرت كل الحواجز والحدود، وحولت العالم إلى شاشة إلكترونية صغيرة.

وقد بدأ الاهتمام الرسمي بالمعلوماتية بإنشاء المركز الوطني للمعلومات في عام 1995، والذي أنيط به بناء وإدارة نظام وطني متكامل للمعلوماتية. وقام المركز بوضع إستراتيجية تغطي 19 قطاعاً إنتاجياً وخدمياً. وتتضمن الإستراتيجية سياسات تتناول تنمية الموارد البشرية، وتشجيع الاستثمار في قطاع المعلومات، وتطبيق التكنولوجيا في الإدارة.

غير أن هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود لأتمتة العمل المعلوماتي. ويمثل إنشاء مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي دشنت مرحلتها الأولى في مايو 2002 منعطفاً جاداً في هذا التوجه. وتعنى المدينة بتعزيز شبكة تراسل المعطيات والبوابة اليمنية - الدولية للإنترنت، وتعمل على تشغيل أكاديمية لتدريس شبكات الكمبيوتر والمعهد العام للاتصالات ومركز تنمية المبدعين.

ويتطلب مجتمع المعلوماتية تعزيز ثقافة التغيير والتكيف الاجتماعي مع احتياجات التطور المعرفي. ويستدعي هذا الأمر رصد استثمارات كبيرة وعاجلة في نظم التعليم والتدريب والتأهيل في ظل مجتمع يعاني من الأمية الأبجدية ومتوسط دخل فرد منخفض.

ويواجه إنشاء مجتمع المعلوماتية كذلك ضعف قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وندرة المحتوى المعرفي باللغة العربية، وضعف الدراسات الجامعية والعليا في مجال المعلوماتية، ومحدودية أنشطة البحث والتطوير.

أما فيما يتعلق بدور الإعلام في نشر المعرفة، وهو الجزء الثاني من الفصل السادس، فإنه يشدد على أن المعرفة ما كانت لتنتشر وتتبادل التأثير والتأثر دون وسائل الإعلام والاتصال. وقد أتاح اتساع بث الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية تعميم المعرفة متجاوزاً كافة الحدود وكل أشكال الرقابة، ليجعل منها قوة ضاربة وسلاح ذو حدين. وهذا ما يجعل ويحتّم على الإعلام ووسائله، التحول من مجرد ناقل للأخبار وناشر للمعلومات إلى مؤسسات اجتماعية وثقافية وتربوية.

ويؤكد حال الإعلام في اليمن، الحاجة الماسة إلى خلق شراكة حقيقية بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، تقوم على ديمقراطية العلاقة بين المجتمع ومؤسساته فكرياً وثقافياً وسياسياً، وطرح مجمل السياسة الإعلامية في نقاش وطني عام.



فريق إعداد تقرير التنمية البشرية الوطني الثالث

رئيس الفريق ومحرر التقرير

د. يحيى بن يحيى المتوكل

أعضاء الفريق (حسب الأبجدية)

د. أحمد غالب الهبوب
د. عبد الكريم قاسم
د. نورية علي حُمد
د. سعيد أحمد حسن
د. ناصر قائد الذبحاني

القراء الخارجيون

د. عبد العزيز عبد الغني
د. مصطفى يحيى بهران
د. محمد أحمد الأفندي
د. عبد العزيز بن حبتور
د. علي هود باعباد
د. حسن محمد زيد
د. عبد الكريم الارياني
د. حسين عبد الله العمري
د. أحمد محمد الأصبحي
د. أحمد محمد الكبسي
أ. رضية شمشير

معدو الأوراق الخلفية (حسب الأبجدية)

د. أحمد غالب الهبوب
أ. بدور المـاوري
د. سمير العبدلي
د. عبد الباقي شمسان
أ. عبد السلام الفقيه
د. عبد الله الزلب
د. عبد الله الفلاحي
د. علي عبد الله قائد
د. عفاف الحيمي
د. محمد عبده مغرم
د. نجاة خليل صائم
د. بدر سعيد الأغبري
د. حسن أحمد شرف الدين
د. عبدالباسط عقيل
د. عبد السلام الصلاحي
د. عبد الكريم قاسم سعيد
د. عبد الله العزعزي
أ. عبد الله هزاع الخطيب
د. علي مهيووب البريهي
د. فؤاد الصلاحي
د. ناصر قائد سيف



المحتويات

1	الفصل الأول: النمو الاقتصادي ومرتكزات التنمية البشرية الجديدة
3	أولاً: التنمية البشرية والمعرفة
3	المعرفة في تقارير التنمية البشرية
4	المعرفة: الثقافة والتعليم والمعلوماتية: أبعاد الشمول والتكامل
5	الثقافة
6	التعليم
7	المعلوماتية
8	أولويات البناء المعرفي في اليمن
9	ثانياً: الألفية الثالثة: صراع على المعرفة
10	مشهد التحول دولياً ومحلياً
10	التأثيرات على أوضاع المنطقة العربية
11	مبادرات الإصلاح في المنطقة العربية
12	وثيقة الإسكندرية: قضايا المعرفة والتعليم والثقافة
13	منتدى المستقبل: وسيلة لتوسيع المشاركة في دعم الإصلاح
14	موقف اليمن من دعوة الإصلاحات للمنطقة
14	تعرض اليمن المبكر لخطر الإرهاب
15	ثالثاً: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
15	النمو الاقتصادي خلال الفترة 2003-01
16	القطاعات الإنتاجية السلبية
18	القطاعات الإنتاجية الخدمية
18	الاستهلاك والادخار والاستثمار
18	القطاع الخارجي
19	اتجاه دليل التنمية البشرية
21	دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات
22	الفقر البشري
23	الفصل الثاني: الثقافة وقضايا التنمية البشرية
26	إشكاليات الواقع الثقافي الراهن
26	التكوين السياسي الحديث وتراث الاستبداد
27	الوحدة اليمنية والتحول الثقافي والمعرفي
29	التنمية والتحديث
30	الواقع الثقافي ومعالمه
31	استمرار الجانب السلبي في الثقافة التقليدية
31	ضعف الممارسة الديمقراطية
32	هيمنة السياسة على الثقافة
33	قصور دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية
37	دور القات في الثقافة
38	تعزيز الثقافة لتحقيق التنمية البشرية
38	تجديد الإطار المرجعي الثقافي لبناء المستقبل
39	الهوية والتفاعل الثقافي
40	تشجيع الاجتهاد
41	نشر ثقافة التسامح
42	دعم قضايا المرأة والنوع الاجتماعي

الفصل الثالث: السياسات الثقافية ومؤسساتها

45	
47	السياسات الثقافية
47	الخطة الشاملة للثقافة اليمينية
48	الثقافة في الخطة الخمسية الثانية
49	الإستراتيجية الوطنية للثقافة
49	قضايا الثقافة في برنامج الحكومة
50	المؤسسات الثقافية: واقعها ودورها الثقافي والتنموي
50	المؤسسات والمنشآت الثقافية الرسمية
52	الجهاز الوظيفي والموارد المالية
53	المؤسسات الثقافية الأهلية ودور القطاع الخاص
54	الإنتاج الثقافي
54	حركة النشر وإنتاج الكتاب
55	أعمال الترجمة
56	التراث الثقافي
56	الأثار والمتاحف
59	المخطوطات
59	الموسيقى والموروث الشعبي الشفهي
60	المعارف والعادات والتقاليد
60	الحرف التقليدية
61	الإنتاج الأدبي
62	المسرح والسينما
63	الفن التشكيلي
63	الإنتاج الفكري في العلوم الاجتماعية والإنسانية

الفصل الرابع: التعليم العام: الأهداف والسياسات

65	
67	الفلسفة التربوية
67	1- المبادئ والأهداف
68	2- الترجمة العلمية للفلسفة التربوية
69	3- إستراتيجيات تطوير وإصلاح التعليم العام
70	البنية الهيكلية للتعليم (السلم التعليمي)
71	محو الأمية وتعليم الكبار
72	مراكز محو الأمية وتعليم الكبار
74	رياض الأطفال: بين الاهتمام النظري والواقع العملي
75	مدارس ومعاهد تحفيظ القرآن الكريم
75	التعليم العام
75	الالتحاق بالتعليم العام
78	الكفاءة الداخلية للتعليم العام
79	المباني والتجهيزات المدرسية
80	نوعية التعليم
81	الإنفاق على التعليم
82	الأدوار التعليمية
82	الإدارة
83	المعلمون والموجهون
84	المناهج التعليمية وطرق التدريس

87	الفصل الخامس: التعليم الفني والعالي
89	الجزء الأول: التعليم الفني والتدريب المهني
90	إستراتيجيات وسياسات التعليم الفني والتدريب المهني
90	تطور التعليم الفني والتدريب المهني
92	التعليم الفني والتدريب المهني وسوق العمل
93	الإنفاق على التعليم الفني والتدريب المهني ودور القطاع الخاص
94	الجزء الثاني: التعليم العالي
96	أهداف وسياسات التعليم العالي
97	سياسات القبول في الجامعات
98	تطور أعداد الطلاب في الجامعات
99	خريجو الجامعات وسوق العمل
100	أوضاع هيئة التدريس
101	المناهج الجامعية
101	الإنفاق العام على التعليم العالي
102	الجزء الثالث: البحث العلمي
102	تطور البحث العلمي وسياساته
104	مؤسسات البحث العلمي
105	مؤسسات ومراكز البحث العلمي الخاصة
106	العاملون في المؤسسات البحثية
107	الإنفاق على البحث العلمي
107	مخرجات البحث العلمي ومجالاته
109	تطوير البحث العلمي في اليمن
111	الفصل السادس: المعلوماتية والإعلام.
113	أولاً: دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق التنمية البشرية
113	الواقع المعلوماتي في اليمن
113	الإستراتيجيات والسياسات
114	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
115	الشبكات المعلوماتية والاتصالات الحديثة
117	شبكة الإنترنت
118	الموارد البشرية في المجال المعلوماتي
119	التعامل مع المعلومات
120	الاستثمار في مجال المعلوماتية
121	مجتمع المعلوماتية في اليمن
123	توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية البشرية
125	ثانياً: دور وسائل الإعلام في نشر المعرفة
125	تطور دور وسائل الإعلام في اليمن
127	السياسة الإعلامية
128	الموارد البشرية والمالية
129	المضامين والمصادر الإعلامية
131	الصعوبات والخيارات المتاحة
133	الملاحظات الفنية ومصادر البيانات الإحصائية
145	مراجع وبيبلوغرافيا
153	مؤشرات التنمية البشرية والمؤشرات الوطنية
163	مؤشرات المحافظات
181	ملحق (1): مسح قياس فاعلية المعرفة في اليمن

- 1 إطار 1-1: توجهات وأهداف اليمن الإستراتيجية في مجال العلم والتكنولوجيا
- 3 إطار 2-1: مفهوم المعرفة
- 4 إطار 3-1: الثقافة العالمية والثقافة الشعبية
- 5 إطار 4-1: التعليم والتربية
- 6 إطار 5-1: الفرق بين التعليم والتعلم
- 7 إطار 6-1: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- 7 إطار 7-1: تأسيس مجتمع المعرفة في اليمن
- 8 إطار 8-1: تقييم السياسات والمؤسسات والأدوار المعرفية
- 8 إطار 9-1: أهداف التنمية الألفية
- 10 إطار 10-1: مقاومة لا إرهاب
- 10 إطار 11-1: دور مجموعة الدول الصناعية الثمان في تطوير المجتمع المدني في المنطقة
- 11 إطار 12-1: توصيات مؤتمر الإسكندرية في التعليم
- 12 إطار 13-1: تشجيع الثقافة وتطويرها محلياً وإقليمياً
- 13 إطار 14-1: منتدى المستقبل
- 13 إطار 15-1: تجربة الحوار مع المتطرفين في اليمن
- 15 إطار 16-1: الاقتصاد الريعي
- 16 إطار 17-1: العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية
- 19 إطار 18-1: مكونات دليل التنمية البشرية
- 19 إطار 19-1: مكونات دليل الفقر البشري
- 22

- 23 إطار 2-1: الحضارة اليمنية القديمة
- 25 إطار 2-2: تطورات وأبعاد القيود والمعوقات الاجتماعية
- 25 إطار 3-2: متطلبات التغيير الثقافي
- 26 إطار 4-2: حركة التنوير الفكري في عقد الثلاثينيات
- 26 إطار 5-2: التوجهات السياسية للأحزاب الرئيسية
- 28 إطار 6-2: حتمية برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري
- 29 إطار 7-2: نقد برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري
- 29 إطار 8-2: التطور والتجديد في تراث اليمن الوسيط
- 30 إطار 9-2: مبادرة رئيس الجمهورية للقضاء على ظاهرة التآثر
- 31 إطار 10-2: الأدوار المتبادلة لمكونات النظام السياسي والمجتمعي
- 32 إطار 11-2: الديمقراطية: بين البناء والإعاقة
- 32 إطار 12-2: تطور الأسرة وتغير أدوارها
- 33 إطار 13-2: دور وزارة الأوقاف والإرشاد
- 34 إطار 14-2: دور مدارس العلم التقليدية
- 35 إطار 15-2: عدم توفر المقومات الأساسية للمدرسة
- 35 إطار 16-2: اهتمامات الأحزاب السياسية بالقضايا المعرفية
- 36 إطار 17-2: منظمات المجتمع المدني في اليمن
- 36 إطار 18-2: إستراتيجية إدماج الشباب في التنمية
- 37 إطار 19-2: القات في المؤتمر الوطني
- 37 إطار 20-2: الإطار المرجعي الثقافي والتنمية البشرية
- 38 إطار 21-2: العرب والعولمة
- 39 إطار 22-2: العولمة وماهيتها
- 40 إطار 23-2: حركة الإصلاح الديني في اليمن
- 41

41	إطار 2-24: حمل السلاح
42	إطار 2-25: نقد دور منظمات المجتمع المدني
42	إطار 2-26: الشرطة النسائية في اليمن
43	إطار 2-27: تأثير التطورات المختلفة للنساء
43	إطار 2-28: الإشكاليات الثقافية للمرأة

45 الفصل الثالث

47	إطار 3-1: مرتكزات السياسة الثقافية
47	إطار 3-2: سمات وخصائص الخطة الشاملة للثقافة
48	إطار 3-3: البعد الثقافي للتنمية
49	إطار 3-4: صنعاء عاصمة الثقافة العربية 2004
50	إطار 3-5: التداخل في الأدوار وازدواجية الجهود
53	إطار 3-6: ترابط التنمية الاقتصادية والثقافية
53	إطار 3-7: مؤسسة السعيد للثقافة والعلوم
54	إطار 3-8: بيبولوجرافيا عام 1998
56	إطار 3-9: محدودية أعمال الترجمة في المنطقة العربية
56	إطار 3-10: المخاطر التي تواجه التراث الثقافي
57	إطار 3-11: الاكتشافات الأثرية في اليمن
58	إطار 3-12: نشاط الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية في مدينة صنعاء القديمة
58	إطار 3-13: المحافظة على المدن التاريخية
59	إطار 3-14: هجرة الفنانين
60	إطار 3-15: أشعار المحضار المغناة
60	إطار 3-16: إحياء مراكز الحرف اليدوية
61	إطار 3-17: البردوني نموذجاً للأدب اليمني المعاصر
62	إطار 3-18: محمد أحمد عبد الولي رائد الرواية اليمنية المعاصرة
62	إطار 3-19: بدايات المسرح اليمني
63	إطار 3-20: الإصدارات العلمية

65 الفصل الرابع

67	إطار 4-1: العولمة والتأثير على التعليم
68	إطار 4-2: الفلسفة التربوية
68	إطار 4-3: الهدف المركزي للتعليم
68	إطار 4-4: ضعف المنهجية العلمية في فلسفة التعليم
69	إطار 4-5: دمج المعاهد العلمية بالتعليم العام
70	إطار 4-6: إستراتيجيات تطوير قطاع التعليم
70	إطار 4-7: السلم التعليمي
71	إطار 4-8: العلاقة بين التعليم والفقير
71	إطار 4-9: الأمية وعواملها
72	إطار 4-10: الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار
73	إطار 4-11: مستوى إنجاز مناهج محو الأمية وتعليم الكبار
73	إطار 4-12: إعلان أمانة العاصمة صنعاء خالية من الأمية
74	إطار 4-13: رياض الأطفال الأهلية
74	إطار 4-14: يوم في رياض الأطفال
75	إطار 4-15: تنظيم مدارس تحفيظ القرآن الكريم
76	إطار 4-16: أهداف إستراتيجية تطوير التعليم الأساسي
77	إطار 4-17: تحيز الإنفاق العام على التعليم لصالح الأغنياء
78	إطار 4-18: فجوة النوع الاجتماعي في التعليم

79	إطار 4-19: مقومات المبنى المدرسي وتجهيزاته
80	إطار 4-20: اكتظاظ الفصول الدراسية
80	إطار 4-21: تدني نوعية التعليم
83	إطار 4-22: معوقات تطوير الإدارة التربوية
83	إطار 4-23: إعداد المعلم اليمني
85	إطار 4-24: المناهج وطرق التدريس
85	إطار 4-25: جهود دعم تطوير المناهج
86	إطار 4-26: النجاح في الاختبارات مفتاح الجنان

87 الفصل الخامس

89	إطار 5-1: أسباب ضعف الإقبال على التدريب المهني والتعليم الفني
89	إطار 5-2: المبادرات المبكرة في التدريب المهني والتعليم الفني
90	إطار 5-3: إستراتيجية التعليم الفني والتدريب المهني
91	إطار 5-4: سيطرة التعليم الثانوي
91	إطار 5-5: سياسة القبول والالتحاق بالتعليم الفني والتدريب المهني
92	إطار 5-6: المعلم العمود الفقري لنظام التعليم الفني والتدريب المهني
92	إطار 5-7: الفرصة الضائعة
94	إطار 5-8: صندوق التدريب المهني وتطوير المهارات
94	إطار 5-9: نشأة التعليم العالي في اليمن وتطوره
95	إطار 5-10: بدايات التعليم الجامعي الأهلي
95	إطار 5-11: تقييم دور الجامعات الأهلية
96	إطار 5-12: أهداف الجامعات اليمنية في ضوء قانون الجامعات رقم 18 لسنة 1995 وتعديلاته
97	إطار 5-13: أوجه القصور في التعليم الجامعي
97	إطار 5-14: الجمع بين التعليم وخدمة المجتمع
98	إطار 5-15: شروط القبول بالجامعات الحكومية
99	إطار 5-16: تدريس مواد العلوم في المدارس
100	إطار 5-17: انفصال التعليم الجامعي عن متطلبات التنمية
100	إطار 5-18: المنطقة العربية وإشكالية الموازنة بين مخرجات التعليم واحتياجات التنمية
100	إطار 5-19: هيئة التدريس اليمنية
101	إطار 5-20: تكلفة الطالب الجامعي
102	إطار 5-21: ماهية البحث العلمي
102	إطار 5-22: وسائل دعم البحث العلمي في قانون الجامعات اليمنية
105	إطار 5-23: دور الجامعات في البحث العلمي
105	إطار 5-24: الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي
105	إطار 5-25: مؤسسة البحث العلمي اليمنية
106	إطار 5-26: هجرة العقول
107	إطار 5-27: الإنفاق على البحث العلمي
108	إطار 5-28: حرية البحث العلمي والتعبير كشرط لإنتاج المعرفة

111 الفصل السادس

113	إطار 6-1: أهمية المعلوماتية في العصر الراهن
114	إطار 6-2: أهداف الإستراتيجية الوطنية للمعلومات
115	إطار 6-3: شبكات الحاسوب وأنواعها
115	إطار 6-4: خدمات الاتصالات
116	إطار 6-5: تشجيع استخدام خدمات الاتصال
117	إطار 6-6: ابتكارات تكنولوجية
118	إطار 6-7: أسباب تدني استخدام الإنترنت

120	إطار 6-8: الفجوة المعرفية في العالم
121	إطار 6-9: مدينة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
122	إطار 6-10: ماهية مجتمع المعلوماتية
122	إطار 6-11: المعوقات السياسية والثقافية
123	إطار 6-12: الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في خلق فرص عمل ومكافحة الفقر
123	إطار 6-13: توجهات سوريا وتونس نحو التعليم المعلوماتي
124	إطار 6-14: مركز الحاسب الآلي بجامعة صنعاء
124	إطار 6-15: تجهيز معامل حاسوب في المدارس
125	إطار 6-16: العلاقة بين المعرفة والإعلام
126	إطار 6-17: صحيفة الثورة
127	إطار 6-18: أهداف ومبادئ السياسة الإعلامية
127	إطار 6-19: عشوائية العمل الإعلامي
128	إطار 6-20: احتكار وسائل الإعلام المرئية والمسموعة
130	إطار 6-21: حقوق الإنسان في الإعلام اليمني
130	إطار 6-22: جاذبية القنوات المحلية
131	إطار 6-23: الإعلام الجديد

الجدول

الفصل الأول

1

19	جدول 1-1: مكونات دليل التنمية البشرية لعام 2003
21	جدول 2-1: مكونات دليل تنمية النوع الاجتماعي وتمكين النوع الاجتماعي لعام 2003

الفصل الثالث

45	جدول 3-1: المنشآت الثقافية في المحافظات لعام 2003
51	جدول 3-2: الكتب المودعة في دار الكتب
55	جدول 3-3: زوار المتاحف الرئيسية خلال الأعوام 2000-2003

الفصل الرابع

65	جدول 4-1: انتشار الأمية في بعض الدول لعام 2003
71	جدول 4-2: الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي لعام 2004/03

الفصل الخامس

87	جدول 5-1: عدد الطلاب في الجامعات الحكومية خلال الفترة 2001/00-2003/02
98	جدول 5-2: الميزانية الجارية للجامعات خلال الفترة 2001/00 - 2003/02
101	جدول 5-3: المراكز العلمية والبحثية في جامعتي صنعاء وعدن
104	جدول 5-4: المساهمة في المجالات العلمية الدولية
108	جدول 5-5: تقييم سياسات البحث العلمي
109	

الفصل السادس

111	جدول 6-1: مقارنة مؤشرات تكنولوجيا المعلومات
114	جدول 6-2: تطور الساعات الهاتفية خلال الفترة 2003-2000
116	جدول 6-3: تطور عدد مستخدمي الإنترنت للأعوام 2003-01
117	جدول 6-4: نضج قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول الإسكوا
118	جدول 6-5: تطور مؤشرات الإعلام المرئي والمسموع
126	جدول 6-6: المعاملات في 4 مؤسسات إعلامية حسب الوظيفة
128	جدول 6-7: البرامج التلفزيونية وساعات الإرسال لعام 2003
129	جدول 6-8: قراءة الصحف والمجلات
130	

الرسوم البيانية

الفصل الأول

- 4 رسم بياني 1-1 : دوائر المعرفة الثلاث
- 5 رسم بياني 1-2، التكامل بين المجالات المعرفية
- 16 رسم بياني 1-3، نمو الناتج المحلي الإجمالي
- 16 رسم بياني 1-4، هيكل الناتج المحلي الإجمالي
- 17 رسم بياني 1-5، تذبذب معدلات النمو القطاعية
- 18 رسم بياني 1-6، نمو القطاعات الخدمية
- 18 رسم بياني 1-7، تطور الاستهلاك والاستثمار والادخار
- 19 رسم بياني 1-8، مؤشرات القطاع الخارجي
- 20 رسم بياني 1-9، اتجاهات دليل التنمية البشرية للفترة 1990-2003
- 21 رسم بياني 1-10، دليل التنمية البشرية على مستوى المحافظات لعام 2003

الفصل الرابع

- 65 رسم بياني 1-4 : بنية النظام التعليمي
- 70 رسم بياني 1-2، الأمية 10 سنوات فأكثر في عام 2003
- 71 رسم بياني 1-3، تطور أعداد الطلاب
- 75 رسم بياني 1-4، معدلات الالتحاق على مستوى المحافظات
- 77 رسم بياني 1-5، التلاميذ والطلاب الذين أكملوا الدراسة في المرحلتين الأساسية والثانوية للعام 2004-03
- 79 رسم بياني 1-6، تطور الإنفاق العام على التعليم خلال الفترة 2000-2003
- 81

الفصل الخامس

- 87 رسم توضيحي 1-5 : هرم القوى العاملة
- 93 رسم بياني 1-2، الملتحقون بالجامعات الحكومية في عام 2003-02
- 99